المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــــاريخ : 31-01-2007
الصفحـات : 10
العـــدد : 15988
المسلسل : 85

١٠ ملايين متر مكعب مياه يوميًا بحلول العام ٢٠٢٠ م

افتتاح الشعيبة سيرفع معدل مياه جدة الى ١,١ مليون لتر يوميا

تركي سليهم - جدة - علي بلال - الرياض

افتتح لؤي المسلم وكيل وزارة المياه للتخطيط والتطوير الاجتماع التنسيقي التشاوري الأول امس في محافظة جدة مع منسوبي الشركات الاستشارية التي وقعت العقود مع وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين .. وذكر محمود القاضي مدير فرع وزارة المياه في الغربية ان الإستشاريين الفنيين والماليين والقانونيين من الشركات الاجنبية من عدة دول قدموا خلال الاجتماع كافة المعلومات المتعلقة بتأسيس الشركة الوطنية للمياه، حيث ستعمل هذه الشركات بالتعاون مع المسؤولين في وزارة المياه وفرع الشركة الوطنية للمياه على مناقشة كافة المعلومات التي يمكن أن تشكل قاعدة لعملها من حيث إعداد الدراسات والإستشارات الخاصة بالشركة والبنية التحتية والأوضاع الإيجابية لتعزيزها والأوضاع السلبية لمعالجتها، والعمل على التنسيق مع المسؤولين في الوزارة وفرع الشركة ليكون هناك تبادل للمعلومات التي يحتاجها الاستشاريون والشركات الموقعة للعقود. وهذه الدراسات ستستغرق عاما ونصف وعند انتهاء الدراسات سيبدأ العمل في إنشاء الشركة.

واضاف يقول ان نقص المياه في محافظة جدة له مسببات منها الزيادة السكانية التي تعدت النسب المعتادة .. إضافة الى تكاثر وجود المقيمين فيها بصورة غير نظامية اضافة الى عدم الترشيد في استخدام المياه، مضيفا أن كمية المياه ستصل في عام ١٤٣٠هـ الى مليون و ١٠٠ الف لتر يوميا بعد اكتمال افتتاح محطة الشعيبة ولكن ذلك يتطلب الترشيد في الاستخدام ومراقبة التسربات مؤكدا أن الوزارة تكثف التوعية للمواطنين والدوائر الحكومية والقطاع الخاص حيث نعمل على مساعدتهم في ترشيد المياه وهذا لا يمنع من وجود مخالفين سواء ممن يضعون شفاطات ليسحبوا مياه تفوق حصتهم وكذلك الفنادق التي لا تلتزم بتركيب المرشدات الأمر الذي أدى لإيقاف عدد كبير منها لم تلتزم بالكمية.واشار الى أن الوزارة تشترط على مغاسل السيارات استخدام المياه غير الصالحة للشرب مشيرا الى أنه من الصعب التزام الكل حيث أنه لابد من وجود مخالفين وهو الذي يصل الى ٢٥ في المائة.

يذكر أن المهندس عبدالله الحصين وزير المياه كان قد وقع عقود الاستشارات لتخصيص قطاع المياه والكهرباء بمحافظة جدة لإنشاء شركة المياه الوطنية في إطار عقود الشراكة مع القطاع الخاص بتكلفة تتجاوز واحدا وثلاثين مليون ريال في ديسمبر الماضي ٢٠٠٦م وشملت عقودا فنية واستشارات قانونية وموارد بشرية ومالية مع خمس شركات بريطانية.

وفي الرياض كشف محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة فهيد الشريف إن الطلب على المياه سيتضاعف ليصل إلى حوالى (١٠) ملايين متر مكعب مياه يوميا بحلول العام ٢٠٢٠م. وأوضح الشريف عقب افتتاحه أمس ورشة عمل نتائج استراتيجية تخصيص المؤسسة وإعادة هيكلتها لـ "المدينة" إن محطات التحلية تغطي حوالى ٦٠٪ من احتياجات المياه في المملكة والباقي يتم عن طريق الآبار والسدود والمياه الجوفية. وأشار الى إن الطلب على المياه الآن أكثر من (٣) ملايين متر مكعب تغطيه التحلية وعندما يتم مضاعفة الإنتاج بمشاريع التحلية الجديدة سواء الذي يقوم القطاع الخاص الآن بعملها أو بمشاريع التحلية التي ستتم ضمن برنامج التخصيص.

وقال إن برنامج تخصيص المؤسسة وافق عليه مجلس الإدارة في شهر رمضان الماضي وتم رفعه للمجلس الأعلى الاقتصادي لمقام خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس لدراسته وإعطاء التوجيهات بشأنه وتم إبلاغنا إن لجنة التخصيص في المجلس ستناقش الموضوع السبت المقبل وهذه الورشة هي تحضير لاجتماع يوم السبت ومراجعة ما تم إقراره من مجلس الإدارة ودراسته من الاستشاريين في المؤسسة خلال الأشهر الماضية وتحديث المعلومات والأرقام وتطوير الأفكار من خلال المراجعات المستمرة لبرنامج التخصيص في إعادة الهيكلة.

ويتضمن الاجتماع تقديم عرض للجنة التخصيص فيما يتعلق ببرنامج المؤسسة المرفوع للمجلس

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 31-01-2007 العـــدد : 15988
الصفحـات : 10 المسلسل : 85

الاقتصادي الأعلى ويشمل توصيات ومتطلبات معينة لتخصيص المؤسسة أو قطاع التحلية بوجه عام.وتابع يقول: ابرز ملامح برنامج التخصيص، وجود ثلاثة خيارات أكثر من ٢٠ خيارا تم طرحها وهي تكوين شركة مساهمة تطرح للاكتتاب العام تملكها الدولة في البداية تكون المؤسسة ضمن اصول مالها من محطات انتاج وخطوط نقل وخزانات وتدار على اساس تجاري. والخيار الثاني ان يتم انشاء شركة قابضة تتملكها الدولة مساهمة تتملك اصولا محددة مثل خدمات المرافقة مركز الابحاث، وهناك شركات انتاج تابعة كل شركة مستقلة تقوم بادارة وتشغيل المحطات القائمة وانشاء محطات جديدة تحل محل المحطات التي اوشكت على الانتهاء في عمرها الافتراضي.

ومضى يقول: اما الخيار الثالث فهو خيار إقليمي بحيث تصبح كل محطة من المحطات الموجودة الحالية مع خطوط الأنابيب مع الخزانات شركة واحدة، وبالتالي يصبح لدينا خمس شركات في الشقيق، الشعيبة، ينبع، الجبيل، والخبر.

وأوضح الشريف إن الخيار الثاني هو أكثر ملاءمة للمملكة والمستثمرين والمطورين وهو النموذج المستخدم في كثير من بلدان العالم وفي نفس الوقت هو الأكثر قبولا للطرح لأنه لن يتم طرح كل المحطات في وقت واحد ولكن كل محطة لها وقت معين وبحجم معين بحيث يكون المستثمر لديه خبرة للإدارة والتشغيل والإستفادة من الموجود وثانيا إقامة محطة جديدة تساعد المستثمر في تغطية مصاريفها.وحول حجم رؤوس الأموال التي تستثمرها المؤسسة في مشاريع الخصخصة قال: الذي طرح لمجلس الإدارة وجد الأفضل هو متوقع خلال العشرين سنة المقبلة حوالى ١٤٠ مليار ريال.